الشروط العامة لخصم فواتير موردين

نحن الموقعين أدناه نقر لكم بموافقتنا على جميع الشروط العامة المذكورة أدناه المتعلقة ببرنامج تمويل سلاسل التوريد لموردينا/ خصم فواتير موردين التي توافقون لنا عليها بين الحين والآخر ما دامت بحدود السقوف والتجاوزات الموافق عليها من قبلكم، علما بان للبنك الحق في رفض أي من هذه التسهيلات / المعاملات البنكية دون بيان الأسباب.

أولا. التعريفات والتفسيرات:

ما لم ينص عليه في هذه الشروط بخلاف ذلك، يكون للمصطلحات التالية المعاني التالية:

تمويل سلسلة التوريد: هو حل مالي يهدف إلى تحسين التدفق النقدي ورأس المال العامل للشركات المشاركة في سلسلة توريد السلع او الخدمات من البائعين الى المشترين. وهو ينطوي على مجموعة من الأدوات والتقنيات المالية لتسهيل التدفق السلس للأموال بين مختلف المشاركين في سلسلة التوريد.

برنامج تمويل سلسلة التوريد: انشاء سقف تمويل سلسلة التوريد للموردين/ خصم فواتير الموردين بناءً على طلب العميل. يمكن للموردين اختيار استخدام هذا التمويل حسب الحاجة، وبناءً على الشروط والاحكام الواردة هنا.

العميل: هو الشخص الاعتباري الذي يشتري السلع أو الخدمات من موردية (البائعين) المرتبطين بنشاطه.

المورد: هو البائع الذي يقدم السلع أو الخدمات للعميل. وهم من المستفيدين من برامج تمويل سلسلة التوريد حيث يمكنهم الوصول إلى الدفعات المبكرة لفواتير البيع.

البنك: هو بنك الإسكان للتجارة والتمويل الذي يقدم خدمة تمويل سلسلة التوريد لموردين عملائه من خلال انشاء برنامج تمويل سلسلة التوريد للموردين/ خصم فواتير الموردين بناءً على طلب العميل، عن طريق شراء مستحقات المورد في فواتير البيع على أساس الجدارة (المخاطر) الائتمانية للعميل المشتري.

منصة تمويل سلسلة التوريد: هي المنصة الرقمية المملوكة والمشغلة من قبل CREDIT PLUS التي يتم من خلالها ربط المشترين والموردين مع البنك وتنفيذ عمليات تمويل سلسلة التوريد للموردين/ خصم فواتير الموردين بناء على طلبهم من قبل البنك من ضمن برنامج تمويل سلسلة التوريد للعملاء.

خصم الفاتورة: عملية مالية يقوم من خلالها البنك بسداد قيمة فاتورة أو عدة فواتير مستحقة للمورد واجبة الدفع على العميل، مخصوما منها الفوائد والعمولات البنكية و اية مصاريف أخرى.

يقوم البنك بتحصيل مبلغ الفاتورة بالكامل عند استحقاقها من العميل.

الفاتورة/الفواتير: هي فاتورة البيع التجارية للسلع او الخدمات الصادرة من المورد أصولياً والمستحقة على العميل وتحتوي على قيمة هذه البضائع المباعة والمعلومات الأخرى المطلوبة بموجب شروط واحكام برنامج تمويل سلسلة التوريد .

ثانيا. الشروط والاحكام الناظمة لبرنامج تمويل سلسلة التوريد:

يقر العميل أنه قد اطلع على جميع الشروط والاحكام الواردة:

1. يقر العميل بموافقته للبنك على انشاء سقف تمويل سلسلة التوريد للموردين/ خصم فواتير الموردين له في سجلات البنك لخصم الفواتير المستحقة عليه لمورديه والناتجة عن شراءه سلعا وخدمات من الموردين المرتبطين بنشاطه على ان يقتصر التمويل على من يقبلهم البنك فقط.
2. يلتزم العميل بسداد قيمة وفقا للشروط والاحكام الواردة في هذه الاتفاقية.
3. البنك غير ملزم بأخذ موافقة العميل على تنفيذ اية عملية لتمويل سلسلة التوريد لموردينا/ خصم فواتير موردينا ضمن البرنامج، شريطة موافقة البنك على هذه الفاتورة/ الفواتير من خلال منصة تمويل سلسلة التوريد. ويسقط العميل حقه في الاعتراض على أي مبالغ يقوم البنك بدفعها حتى لو صدر أمر من المحكمة بوقف الدفع.
4. يقر العميل بأن يقوم البنك بتمويل/ خصم الفواتير التي يقبلها فقط وبأن يدفع مسبقا قيمة الخصم في حدود سقف التمويل الممنوح له وذلك للموردين المقبولين من قبل البنك فقط.
5. يقر العميل بان خصم الفواتير الناشئة في ذمته لصالح مورديه والناتجة عن نشاطه يتم بعد تنازل المورد عن مستحقاته في هذه الفاتورة لصالح البنك.
6. يقر العميل للبنك بخصم الفواتير الاصلية او صور ضوئية عنها او نسخ الكترونية منها.
7. حيث ان خصم الفاتورة في هذه الشروط هو خصم حقوق تنشا في ذمة العميل باعتباره مدينا في الحقوق المشتراة وهو الحاصل علي التمويل، فان الاخطار يعتبر تاما بمجرد موافقة العميل على فاتورة المورد على منصة تمويل سلسلة التوريد وذلك دون حاجة لأي اجراء اخر، فضلا عن ان سداد البنك من سقف التمويل لقيمة حقوق الموردين المالية المتنازل عنها يعتبر انه قد حل حلولا قانونيا محلهم في مطالبة العميل بقيمة الفاتورة.
8. يلتزم العميل بسداد قيمة ما يتم تمويله في صورة خصم فواتير للبنك عن طريق الإيداع او التحويل في حساباته لدى البنك وذلك في تاريخ استحقاق خصم الفاتورة.
9. يقر العميل بان الأنشطة والاعمال التي يطلب خصمها هي أنشطة وأعمال تجارية حقيقية وان كافة المستندات التي تقدم للبنك تكون تحت كامل مسؤولية العميل من حيث صحتها وصحة الحقوق المالية الواردة بها وسلامة قيمتها دون ادني مسؤولية على البنك.
10. يحتفظ البنك بحق وضع شروط وذلك على تمويل المطالبات او استيفاء أية مستندات يراها البنك ضرورية له وذلك قبل خصم الفاتورة.
11. تقوم الصورة الضوئية لأي مستند يسلم من العميل للبنك مقام الاصل في الإثبات امام القضاء.
12. يتعهد العميل بعدم القيام بأي مقاصة لاحقة او انتقاص او إعادة البضائع للموردين والتي تكن محل الفواتير المقبول خصمها من قبل البنك.
13. يحق للبنك ان يقوم بخصم الفاتورة أو رفض خصم الفاتورة بناءً على إرادته المطلقة ودون حق العميل في الاعتراض لأي سبب من الأسباب ويتم تمويل سلسلة التوريد في حدود سقف التمويل المذكور في هذه الشروط او باي تعديلات له وفقا لإرادة البنك المنفردة والمطلقة ودون حق العميل في الاعتراض.
14. لا تكسب هذه الشروط العميل حقا في سقف التمويل ولا يلزم البنك في قبول أي مطالبات من قبل العميل.
15. يحتفظ البنك بحق تعديل سقف التمويل ونسبة التمويل/ الخصم وذلك عند صرف قيمة المبلغ محل المطالبات الممولة، ويقوم البنك بإخطار العميل بمثل هذا القرار إما بالبريد الالكتروني، أو الفاكس، أو البريد المسجل بخطاب مصحوب بعلم وصول او بغيرها من الطرق.
16. يقر العميل بحلول البنك محل الموردين الذين يتم خصم فواتيرهم وذلك في كافة حقوقهم المالية الحالية المستحقة في ذمتها وتلك الحقوق التي تنشأ مستقبلا للموردين وتتعهد بسدادها للبنك دون أي اعتراض منها إذ تقر من الان بقبولها لهذا الحلول وهذه التنازلات عن مستحقاتهم في الفواتير المخصومة/ الممولة و أنه لا يوجد ما يمنع هذا الحلول وهذه التنازلات ولا يحق للعميل بعد قيام البنك بتمويل أي حقوق إعمالاً لهذه الشروط أن يمتنع عن سداد كامل مستحقات البنك الناشئة عن التمويل ولأي سبب سواء يعود إلى علاقته بالموردين له أو إلى البضاعة أو الخدمة محل التوريد أو لأي سبب أخر.
17. يقر العميل كذلك بأن حلول البنك محل الموردين والتنازل المقرر لها هو أول حلول وتنازل نهائي لكل المستحقات التي يتم خصمها إعمالا لهذه الشروط ، ويتعهد بعدم اجراء أو قبول أي تنازل أو حلول أخر يصدر من الموردين على هذه الحقوق.
18. يقر العميل ان سداد البنك لحقوق الموردين باي طريقة يكون يعتبر إحلالً قانونيا نهائياً للبنك محل الموردين أمام العميل.
19. يلتزم العميل بالأمور التالية فيما يتعلق بالفواتير:

أ) أن لا يكون قد تم سداد الفواتير مسبقاً من قبله أو أي طرف أخر.

ب) أن تكون الفواتير ناتجة عن أنشطة تجارية مشروعة وقانونية وأن لا تكون من خلال فواتير غير أصولية أو غير دقيقيه

ت) أن لا تكون مبنية على عمليات شراء غير مكتملة.

ث) أن تكون الخدمات أو البضائع التي حصل عليها العميل من المورد مملوكة للعميل وحده، ولا يتم وضعها كضمانات انتمانية للغير قبل سداد مستحقات البنك الناتجة عن التخصيم بشكل كامل.

20. يلتزم العميل فورورود أي طلب من البنك، ، بدفع قيمة أية فاتورة تم خصمها لصالح موردي العميل أو أي جزء منها وكذلك أية مبالغ أخرى يدفعها البنك لغايات تنفيذ خصم الفاتورة، ويتعهد العميل بسداد قيمة الفوائد والعمولات المستحقة للبنك.
21. يتعهد العميل بقبوله غير المشروط بسداد قيم الفواتير المخصومة والتي استحقت عليه للموردين المقبولين من البنك ، وذلك في تاريخ الاستحقاق وبدون أي تأخير، علما بأن أطول فترة استحقاق لاي فاتورة لا تزيد عن .....يوم
22. يتعهد العميل بعدم القيام باي تغيير أي فاتورة تم تمويها ولأي سبب من الأسباب.
23. يتعهد العميل باتباع كافة التشريعات والقرارات واللوائح التي تصدر عن الدولة أو أي جهة حكومية بشأن إصدار الفواتير الإلكترونية سواء من حيث شكلها أو طريقة إصدارها أو خلافه من الضوابط المنظمة.
24. يتعهد العميل بإعلام البنك فور حصول أي تغييرات جوهرية تتعلق بالشركة/المؤسسة الخاصة به، بما فيها تغير المفوضين بالتوقيع وتغير المساهمين/الشركاء/المالكين، أو تغيرات على رأسمال الشركة أو اسمها أو اسمها التجاري أو عنوانها. شريطة الحصول على موافقة البنك الخطية قبل بيع أو دمج أو تصفية مؤسسة أو شركة العميل.
25. يتعهد العميل بإعلام البنك فور علم العميل بإمكانية حدوث أي تخلف عن سداد ديونه ومستحقاته تجاه البنك و/أو الغير.
26. في حال تخلف العميل عن سداد أي التزامات مالية عليه بمواجهة البنك، أو أي جزء منها، فيوافق العميل على أحقية البنك بالتنفيذ على أي ضمانات خاصة بالعميل لغايات تمكين البنك من تحصيل قيمة أي تمويل، وما ينشئ من كلف على هذا التمويل، وبناءً على تقدير البنك منفرداً ودون أي اعتراض من قبل العميل، و انه يحق للبنك بإجراء مقاصة على الحسابات الأخرى للعميل لدى البنك لتحصيل حقوقه.
27. دون الحاجة لأي إجراء قضائي، يحق للبنك أن يحجز على جميع الأموال المطلوبة في جميع حسابات العميل لدى البنك و/أو إجراء تسوية مباشرة أو مقاصة عن طريق تحويل الأموال من حسابات العميل إلى البنك وبما يعادل التزامات العميل المالية بمواجهة البنك والناتجة عن خدمات البنك المذكورة هنا. ويحقق للبنك أيضاً اتخاذ جميع الإجراءات التي يراها ضرورية والشروع في جميع الإجراءات القضائية وغير القضائية والتصرف في جميع الضمانات بمواجهة العميل أو الكفيل لحماية حقيق البنك. ولا يخضع أي من حقوق البنك لأي قيود فيما يتعلق بمسؤولية العميل أو الكفيل عن إمكانية البنك من تحصيل مستحقاته بما فيها التنفيذ على أي ضمانة قدمها العميل أو الكفيل، وإجراء المقاصة من حسابات العميل لدى البنك.
28. يفوض العميل البنك تفويضا مطلقا بقيد عمولات وفوائد التأخير المترتبة على العميل جراء خصم الفواتير الصادرة من المورد بعد تاريخ استحقاق الفاتورة قيدا على أي من حسابات العميل لدى البنك.
29. يقر العميل بوضع التأمينات المدفوعة ضمانا لتسديد التزمتاه تجاه البنك ووضع عليها رهنا حيازيا لصالح البنك، كما يفوض العميل البنك تفويضا مطلقا لا رجعة فيه ويوكل البنك توكيلا غير قابل للعزل لتعلق حق البنك في فواتير الموردين في حال تخلف العميل عن الدفع، بقبض التأمينات النقدية وحجز كل تأمين أو مبلغ آخر لدى البنك والتصرف به لسداد التزامات العميل بمواجهة البنك بما فيها الفوائد والعمولات والمصاريف على اختلاف أنواعها، ويسقط العميل حقه في الطعن أو الاعتراض على اتخاذ هذه الإجراءات أو أي منها.
30. يوافق العميل على شراء و/أو بيع أي عملة الدينار الأردني أو أي عملة أجنبية من خلال البنك بأسعار البيع والشراء للعملات المعتمدة لدى البنك وذلك لأغراض تسديد الالتزامات الناشئة عن تمويل سلاسل التوريد/ خصم الفواتير.
31. يحق للبنك وبناءً على تقديره المنفرد برفض خصم أي فاتورة يقوم العميل بتقديمها.
32. يلتزم الكفيل / الكفلاء بالتكافل والتضامن مع العميل بسداد أي مستحقات للبنك جراء خصم أي فاتورة صالح أي مورد وضمن السقف الممنوح للمدين المشار اليه أعلاه، بما فيها الرسوم والضرائب والكلف الناتجة عن الخصم والخدمات المقدمة من البنك.
33. يفوض العميل البنك بان يوقف أو يستوفي حالا أو فيما بعد أي مبلغ من حسابات العميل كتأمين لخصم أي فاتورة لموردي العميل يتم طلبها مستقبلا من ضمن برنامج تمويل سلسلة التوريد الممنوح للعميل أو لشراء العملة الأجنبية لسداد قيمة الفاتورة أو أي ضرائب ورسوم ولحين انتهاء مسؤوليتكم مع أحقية البنك بزيادة التأمين دون بيان الأسباب ودون اعتراض العميل بتسديد أية مبالغ بهذا الخصوص.
34. يوافق العميل بأن يضع جميع أمواله المنقولة (وما ينتج و/أو يتفرع عنها) مما يقع تحت يد البنك أو تسلم إلى البنك أو تودع لدى البنك تأمينا لسداد جميع ما يترتب على العميل من التزامات بمواجهة البنك، ويتعهد العميل بأن يلتزم بتأمين الأموال تأمينا شاملا لصالح البنك طول مدة التمويل / التسهيل و/أو يفوض البنك بإجراء هذا التأمين حال تخلف العميل عن إجراؤه وعلى نفقة العميل الخاصة. ويفوض العميل البنك بإنشاء الرهن الحيازي على الأموال لصالح البنك بالمعنى القانوني وبيعها في الوقت وبالطريقة والسعر الذي يراه البنك مناسبا ودون الرجوع إلى العميل، ويتم التزامات العميل المالية بمواجهة البنك من خلال الثمن المتحصل من هذا البيع ، مع التزامنا بتقديم ضمانات إضافية، إذا نقصت قيمة الضمانات القائمة لأي سبب كان، خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ نقصانها كما و اننا نلتزم بتحويل أية تعويضات تصرف لنا لقاء أية أضرار أو استملاكات تلحق بالضمانات المقدمة لكم. هذا ونقر بان الضمانات المقدمة لكم خالية من أي نزاع أو ادعاء معاكس وأنها غير خاضعة لأي حق امتياز أو رهن يضعف من قيمتها كتأمين.
35. يسقط حق العميل في مدة وآجال القروض والتسهيلات المباشرة وغير المباشرة وذلك بمجرد البدء في إجراءات بيع الأموال المنقولة أو غير المنقولة بالمزاد العلني و/أو البدء بإجراءات نزع ملكيتها وفي حال هلاك محل الرهن دون الحاجة إلى إخطار العميل بذلك أو اتخاذ أي إجراء تتطلبه القوانين.
36. يقر العميل بان دفاتر وحسابات وسجلات البنك تعتبر بينة قاطعة نهائية وصحيحة لإثبات التزامات العميل و/أو الكفيل باتجاه البنك، مع إسقاط العميل حقة لطلب أي تدقيق خارج أو من خلال المحكمة على حسابات وسجلات ودفاتر البنك.
37. يوافق العميل على اعتبار الرسائل المتبادلة والبرقيات سواء اليدوية أو الالكترونية على عناويننا الفعلية أو الالكترونية كافية لاعتبار أن العميل قد تبلغ أي إخطار من البنك.
38. تخضع هذه الشروط وتفسر وفق التشريعات المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية، وتكون محكمة عمان (قصر العدل) صاحبة الاختصاص في حال نشؤ أي نزاع بين البنك والعميل وأو الكفيل. ويحق للبنك منفردا اللجوء إلى أي قانون و/ أو اختصاص قضائي أجنبي آخر يمتلك العميل و/أو الكفيل فيه أي عنوان أو يملك فيه أية أصول أو قائم و مسجل فيه حسب الأصول.
39. يلتزم العميل والكفيل بالتكافل والتضامن بموجب هذه الشروط بسداد كامل الالتزامات المترتبة على العميل / على الكفيل تجاه البنك الحالية منها أو المستقبلية ما دامت هذه الالتزامات وتعديلاتها (بغض النظر عن طبيعتها) في حدود السقوف والتجاوزات عليها من البنك.
40. يحق للبنك الموافقة على زيادة ورفع سقوف الالتزامات وتجاوزها وكذلك زيادة التأمين دون ان يشكل ذلك التزاما إضافياً على البنك، كما ويحق للبنك زيادة الحد الأقصى للفوائد والعمولات المطبقة على أي من التزامات العميل لأي سبب كان وفي أي وقت من الأوقات.
41. يفوض العميل والكفيل البنك تفويضا مطلقا غير قابل للرجوع عنه بان تقيد البنك وبناءً على تقديره المنفرد على أي من حسابات العميل المفتوحة لدى أي فرع تابع للبنك، ولو أدى ذلك إلى كشف هذه الحسابات، قيمة أية فواتير مستحقة أو تستحق مستقبلا بذمة العميل أو أي مبالغ يدفعها أو قام بدفعها البنك نيابةً عن العميل أو أي كلف تترتب على العميل جراء تمويل سلسلة التوريد لمصلحة العميل.
42. يفوض العميل البنك بفتح حساب أو أكثر لدى البنك لقيد قيمة ا التزامات العميل بمواجهة البنك فيه واحتساب فائدة وعمولات على الرصيد المدين وبالنسبة المعتمدة لدى البنك، ويقر العميل دون أي اعتراض بصحة المقاصة التي قد يجريها البنك لتحصيل حقوقه المالية..
43. يُفوّض العميل و الكفيل البنك بإعطاء أية معلومات أو وثائق تتعلق تمويل سلسلة التوريد المقدمة من البنك للعميل لأية جهة أجاز لها القانون أحقيّة الاطلاع و/أو طلب و/أو تدقيق أية معلومات تتعلّق بالتسهيل الائتماني؛ كمدققي البنك و/أو مدققي حسابات البنك المركزي، و/أو تبادل المعلومات لتوفير البيانات اللازمة لسلامة منح الائتمان أو بخصوص الشيكات المرتجعة بدون تسديد، و/أو أية أعمال أخرى يراها البنك المركزي لازمة لتعلّقها بسلامة العمل المصرفي، وذلك فيما بين البنك وبين البنوك و/أو البنك المركزي و أية شركات و/أو جهات أخرى يوافق عليها البنك المركزي لتسهيل تبادل هذه المعلومات، و/أو كشف البنك عن كل أو بعض البينات الخاصة بالعميل والكفيل لإثبات حق البنك في نزاع قضائي بينه من جهة وبين الفريقين العميل والكفيل من جهة اخرى بشأن تمويل سلسلة التوريد المقدمة من البنك للعميل .
44. مدة برنامج تمويل سلسلة التوريد للعميل :
تبدأ مدة خدمات البنك المتعلقة بالتخصيم من تاريخ / / .

يحق للعميل إنهاء تعامله مع البنك شريطة إعلام البنك وسداد كامل مستحقاته الناتجة عن تمويل سلسلة التوريد.
يحق حصراً للبنك إنهاء تقديم خدمات تمويل سلاسل التوريد في حال تحقق أي من الحالات التالية، ولا يعني الانهاء بأي شكل من الاشكال تنازل البنك عن حقوقه، ودون حق العميل بالرجوع على البنك أو مطالبته بأي تعويض:

أ) تصفية العميل أو إعسار (أو احتمالية إعسار) العميل
ب) تغيير مالكي العميل دون موافقة البنك المسبقة
ت) إيجاد رهونات أو حجوزات على أموال العميل من قبل الغير، ودون علم البنك، والتي قد تؤثر على ضمانات البنك المنصوصة في هذه الاتفاقية.
ث) مخالفة العميل لأي من الشروط والاحكام المنصوص عليها هنا، أو تزويد البنك بمعلومات غير دقيقة.
ج) عدم كفاية الضمانات المقدمة من العميل وذلك بعد إشعاره بضرورة زيادة قيمة الضمانات.
ح) قيام العميل بتزويد البنك بأي معلومات غير دقيقيه أو مضللة، أو عدم تزويد العميل بأي وثائق قد يطلبها البنك.
خ) رفض العميل قبول أي من التعديلات التي قد يقوم بها البنك على هذه الشروط والاحكام.
د) وجود مطالبات من الغير على ضمانات العميل المقدمة للبنك.
ذ) توقف العميل عن ممارسة نشاطه الاقتصادي، أو الغاء ترخيصه القانوني الذي يمكنه من ممارسة نشاطه الاقتصادي أو تحوله لشركة/مؤسسة موقوفة.
ر) صدور أي تشريعات في المملكة، أو أوامر من قبل البنك المركزي الأردني تمنع البنك من الاستمرار بتقديم الخدمات المنصوص عليها هنا للعميل.
ز) أي تغيرات في السوق العالمية أو المحلية يرى البنك أنها قد تمنعه من الاستمرار بتقديم الخدمات للعميل، وبناء على تقدير البنك منفرداً.

يقر الكفيل بأن كفالته مطلقة ومستمرة حتى السداد التام وفقاً لأحكام الشروط العامة المبينة أعلاه.

في ..... / / /

اسم العميل (طالب التسهيل) :	وثيقة إثبات الشخصية / نوعها / رقمها / تاريخ ومكان الصدور:	التوقيع :	العنوان (الموطن المختار) :
اسم الكفيل :	وثيقة إثبات الشخصية / نوعها / رقمها / تاريخ ومكان الصدور:	التوقيع :	العنوان (الموطن المختار) :
اسم الكفيل :	وثيقة إثبات الشخصية / نوعها / رقمها / تاريخ ومكان الصدور:	التوقيع :	العنوان (الموطن المختار) :

لاستخدام بنك الإسكان للتجارة والتمويل

☐ تم توقيع العميل طالب التسهيل وكفلائه بعد ان تم التأكد من وثائق إثبات شخصيتهم المقدمة.

☐ تم تدقيق توقيع العميل طالب التسهيل وكفلائه ووجدت مطابقة.

اسم الموظف : توقيعه :